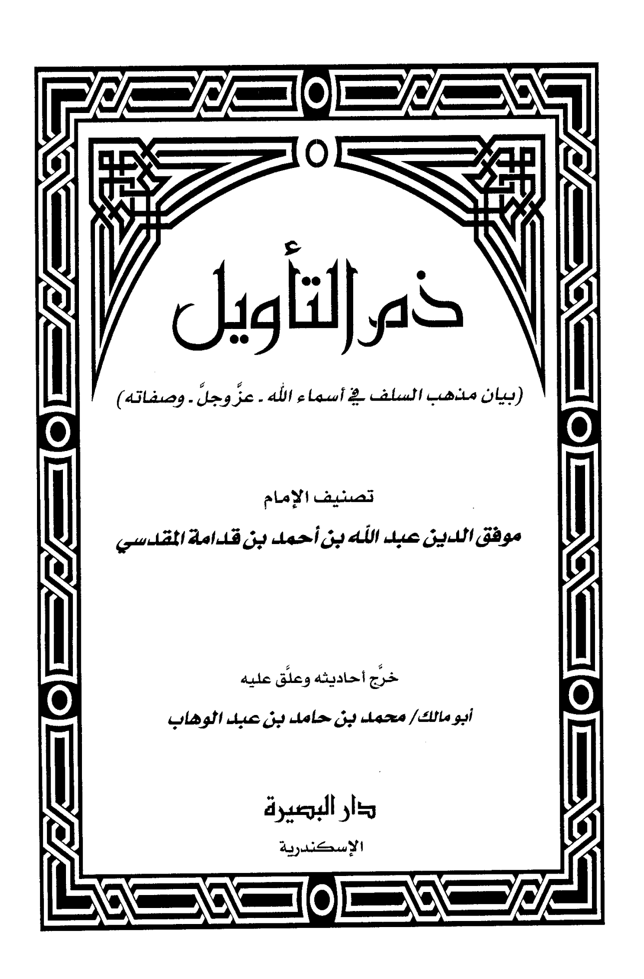


ذم التأويل

(بيان مذهب السلف في أسماء الله - عزَّ وجلَّ - وصفاته)

تصنيف الإمام

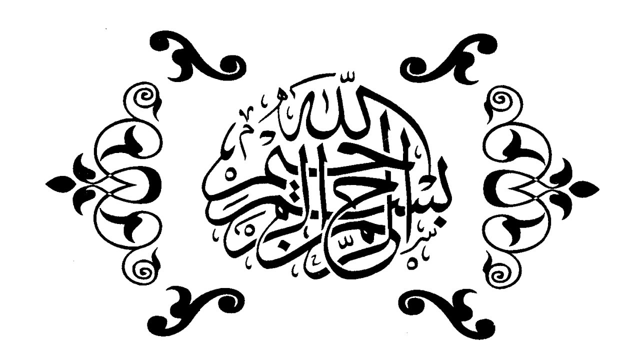
موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

خرَّج أحاديثه وعلَّق عليه

أبو مالك/ محمد بن حامد بن عبد الوهاب

دار البصيرة

الإسكندرية



ذم التـأويـــل

بسم الله الرحمن الرحيم



رقم الإيداع : ٢٠٦٩٨/ ٢٠٠٢

دار البصيرة

جمهورية مصر العربية

الإسكندرية - ٢٤ ش كانوب - كامب شيزار - ت : ٥٩٠١٥٨٠

مقدمة المحقق

الحمـد لله المتفرد بوحـدانية الألوهية، المتـعزز بعظمـة الربوبية، القائم على نفـوس العالم بآجالها، والعـالم بتقلبها وأحـوالها، المانِّ عليهم بتواتر آلائه، المتفضل عليـهم بسوابغ نعمائه، الذي أنشأ الخلق حين أراد بلا معين ولا مـشير، وخلق البشـر كما أراد بلا شبـيه ولا نظير، فـمضت فيـهم بقدرته مشـيئتـه، ونفذت فيـهم بعزته إرادته، فألهمـهم حسن الإطلاق، وركَّب فيهم تشـعُّبَ الأخلاق، فهم على طبقـات أقدارهم يمشـون، وعلى تشعب أخلاقـهم يدورون، وفيـما قضى وقدر عليهم يهيمون (كل حزب بما لديهم فرحون).

وأشهد أن محمدًا عبـده المجتبى، ورسوله المرتضى، بعثه بالنور المضيِّ، والأمـر المرضيِّ، على حين فـتـرة من الرسل. ودروس من السُّبُل، فـدفع به الطغـيـان، وأكـمل به الإيمان، وأظهـره على كل الأديان، وقـمع به أهل الأوثان، فصلـى الله عليه وسلم مـا دار في السماء فَلَكٌ، وما سبَّح في الملكوت ملك، وعلى آله أجمعين.

ثم أما بعد. . .

فهذه رسالـة «ذم التـأويــل» لموفـق الدين ابن قدامـة المقدسي ـ رحمه الله ـ وهي بابٌ في مـعتقد أهل السنة والجـماعة في باب

(الصفات) نقدمها في صورة قشيبة، وحُلَّة أنيقة، مطرزة بالتخريجات، ومُحَلاة بالتعليقات.

والتي نسأل الله ـ غافر الهفوات والزلات ـ أن يتقبلها وأن يجعلها في ميزان حسناتي، هو ولي ذلك.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وكتب

أبو مالك/ محمد بن حامد بن عبد الوهاب



وبه المستعان، وعليه التكلان

الحمد لله عــالم الغيب والشهادة، نافذ القضــاء والإرادة، المتفرد بتــدبير الإنشــاء والإعــادة، وتقدير الشــقاء والســعــادة، خلق فريقًــا للاخــتلاف، وفــريقًا للعــبادة، وقــسَّم المنزلين بين الفــريقين: للذين أساءوا السوءى، وللذين أحسنوا الحُسنى وزيادة.

وصلى الله على سيــدنا محمــد المصطفى وآله صلاة يشــرف بها معاده، أما بعد . . .

الباعث على تأليف هذا الكتاب:

فإني أحببت أن أذكر مذهــب الســلف[1]، ومن اتبعهم بإحســان - رحمة الله عليــهم - في أسماء الله تعالى وصفاته، ليــسلك سبيلهم

---

(١) قد اختلف في تحديد مدلول كلمة السلف.

- فيرى البعض أن السلف «كل من يقلد مذهب في الدين ويتبع أثره» (كشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ١٥).

- وذهب البعض إلى تحديــد السلف زمنيًا «بأنهم من عاشوا في الفــترة ما بين القرن الأول من الهجــرة النبوية إلى القرن الخامس، والخلف مــا كان بعد ذلك» (رفع الأستار على طلعة الأنوار. ص:١٣).

وهذان القــولان بعد البــحــث والتنقيــب لم أقف لهما على دليــل يعتضــدان به، مع أنه يترتب عليــهما أن يكــون أئمــة الشــيعــة، والخــوارج، والجهــمــية =

من أحب الاقتداء بهم، والكون معهم في الدار الآخرة، إذ كان كل تابع في الدنيا مع متبوعه في الآخرة، وسالك حيث سلك، موعودًا بما وُعد به متبوعه من خير أو شر.

= والمرجئة، والمعتزلة، وغيرهم من الطوائف المبتدعة، داخلين في مفهوم السلف، وهذا باطل؛ لأن هذه الطوائف خرجت عن مذهب السلف. (الملل والنحل. لابن حزم. ٥/ ٣٣).

- ويحدد القاضي عياض في ترتيب المدارك (٢/ ٣٩) السلف بالصحابة والتابعين.

- وذهب آخرون إلى أن السلف هم الصحابة والتابعون وتابعوهم. (التحف في مذاهب السلف. ص:٤٥).

وهذا القول هو الراجح، للحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه وفيه أن رسول الله ﷺ سئل: «أي الناس خير؟»، قال: **«قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...»** - الحديث.

وأما من قال: إن السلف هم الصحابة، والتابعون، فالظاهر أن ذلك داخل في الحديث. وليس مجرد هذا التحديد الزمني كافيًا في الانتساب الصحيح للسلف، بل لابد أن يضاف إلى ذلك موافقة الكتاب والسنة في العقيدة والشريعة والسلوك، فمن خالف رأيه في القرآن الكريم، وما ثبت في السنة النبوية المطهرة، فليس بسلفي، وإن عاش في القرن الأول للهجرة، ذلك أننا نجد بعض من عاشوا في زمن الصحابة ﷺ وهم ضلال مضلون بعيدون كل البعد عن عقيدة السلف ومنهجهم، أمثال عبد الله بن سبأ، الذي قال لعلي بن أبي طالب ﷺ: أنت الإله حقًا وزعم أن عليًا لم يمت، ولم يقتل، وأن فيه الجزء الإلهي، ولا يجوز أن يستولي عليه، وأنه هو الذي يأتي في السحاب، والرعد صوته، والبرق سوطه، وابتسامته، وأنه سينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جورًا. (مقالات الإسلاميين. ١/ ٨٤-٨٨). ومثل نافع بن الأزرق، ومعبد الجهني.

لذلك ينبغي أن نتثبت في كل ما لدينا من أخبار وآراء نقلت إلينا على أنها تمثل مذهب السلف حتى نعرضها على الكتاب والسنة، وما ثبت عن السلف الصالح ﷺ، فمن كان على هذا النهج فهو سلفي، وإن عاش في عصور متأخرة، ومن خالفه فهو غير سلفي وإن عاش في زمن الصحابة ﷺ. (العقيدة السلفية والرد على المنحرفين عنها. ص:٢٨-٢٩).

دلَّ على هذا قوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (سورة التوبة: ١٠٠)، وقوله سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ (سورة الطور: ٢١).

وقال حاكيًا عن إبراهيم ـ عليه السلام ـ: ﴿ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ (سورة إبراهيم: ٣٦).

وقال في ضد ذلك: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ ﴾ (سورة النساء: ١١٥)، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ (سورة المائدة: ٥١)، وقال: ﴿ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ (٩٧) يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ (سورة هود: ٩٧-٩٨).

فجعلهم أتباعًا له في الآخرة إلى النار حين اتبعوه في الدنيا.

وجاء في الخبر: أن الله يمثل لكل قوم ما كانوا يعبدون في الدنيا من حجر، أو شجر، أو شمس، أو قمر، أو غير ذلك، ثم يقول: أليس عدلاً مني أن أولِّي كل إنسان ما كان يتولاه في الدنيا؟ ثم يقول: لتتبع كل أمة ما كانت تعبد في الدنيا، فيتبعونهم حتى يهوونهم في النار[١].

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٥٨٩)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٤١٧)، وعبد الله بن الإمام في السنة (١٢٠٣) بتحقيقي.

فكذلك كل من اتَّبع إمامًا في الدنيا في سُنَّة أو بدعة، أو خير أو شر كان معه في الآخرة.

فمن أحب الكـون مع السلف في الآخرة وأن يكون مـوعودًا بما وُعدوا به من الجنات والـرضوان فليتـبعهم بإحـسان، ومن اتبع غـير سبيلهم دخل في عـموم قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ ﴾ (سورة النساء: ١١٥).

تقسيم هذا الكتاب:

وجعلت هذا الكتاب على ثلاثة أبواب:

الباب الأول - في بيان مذهبهم وسبيلهم.

والثاني - في الحث على اتباعهم، ولزوم أثرهم.

والثالث - في بيان صـواب ما صاروا إلـيه، وأن الحق فيـما كانوا عليه.

ونسأل الله تعالى أن يهدينا وسائر المسلمين إلى صراطه المستقيم، ويجعلنا وإياهم من ورثة جنة النعيم برحمته، آمـين.

الباب الأول

في بيان مذهبهم في صفات الله تعالى

ومذهب السلف ـ رحمة الله عليهم ـ الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله[1] من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا

---

(١) **قال الإمام ابو حنيفة:** «لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء بل يصفه بما وصف به نفسه» (جلاء العينين. ص:٣٦٨).

وقال الإمام الشافعي: «لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ لا يسع أحدًا من خلق الله تعالى قامت عليه الحجة ردها» (التبصير في معالم الدين. ص:١٣٢).

وقال الإمام أحمد: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والسنة» (مجموع الفتاوى ٥/٢٦).

وقال الإمام الدارمي: «ونصفه بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله» (مجموع الفتاوى ٥/٢٦).

وقال الإمام ابن خزيمة: «نحن نثبت لخالقنا جلَّ وعلا صفاته التي وصف الله عزَّ وجلَّ بها نفسه في محكم تنزيله أو على لسان نبيه المصطفى مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه» (كتاب التوحيد ١/١٣٧).

وقال الإمام الإسماعيلي: حاكيًا اعتقاد أهل السنة: «ويعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى وموصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه ووصفه بها نبيه ﷺ» (اعتقاد أئمة أهل الحديث. ص:٣٥).

وقال الإمام ابن عبد البر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك» (التمهيد ٧/١٤٥).

تفسير لها، ولا تأويل[1] لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمرُّوها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها[2].

---

(١) **التأويل**: لغةً من الأول ـ بفتح الهمزة وسكون الواو ـ وهو الرجوع يقال: آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً رجع، ومنه حديث: «من صام الدهر فلا صام ولا آل».
أي: رجع إلى خير، وأول الكلام، وأوله فسره. (انظر لسان العرب ١٣/٣٣, ٣٤).
إذًا فتأويل الكلام تفسيره أو العاقبة التي يرجع إليها، لأن الأول الرجوع.
وفي الاصطلاح يستعمل التأويل لثلاثة معان:
الأول ـ التفسير. وهو معنى التأويل في اصطلاح المفسرين.
الثاني ـ بمعنى عاقبة الشيء: وهذا إن وَرَدَ في طلب فتأويله فعله إن كان أمرًا، وتركه إن كان نهيًا، وإن وَرَدَ من خبر فتأويله وقوعه.
ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ ... بِالْحَقِّ﴾ (سورة الأعراف:٥٣) إذن وقع ما أخبروا به.
والمعنى: (هل ينظرون إلا عاقبة ومآل ما أخبروا به يقوم يأتي ذلك المخبر به يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق).
ومنه قوله تعالى عن يوسف: ﴿هَٰذَا... حَقًّا﴾ (سورة يوسف:١٠٠).
ومثال الطلب: قول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده (سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأوَّل القرآن) أي يعمل به، امتثالاً لأمره تعالى ﴿إِذَا ... تَوَّابًا﴾ (سورة النصر:١-٣)».
الثالث ـ هو صرف اللفظ عن ظاهره. وهذا النوع ينقسم إلى محمود ومذموم، فإن دلَّ عليه دليل فهو محمود ويكون من القسم الأول وهو التفسير، وإن لم يدل عليه دليل فهو مذموم ويكون من باب التحريف وليس من باب التأويل.
انظر: شرح الواسطية (١/٦٣-٦٤)، تقريب التدمرية (ص:٧٥-٧٧)، التعليقات على متن لمعة الاعتقاد، للعلامة ابن جبرين. ص:٤٤.

(٢) ليس المعنى اللغوي، وإلا فإنهم عرب فصحاء بُلغاء على دراية بلغتهم، وإنما معنى الصفة أي: كنه الصفة نفسها، وسوف يأتي توضيح ذلك من قول ربيعة وتلميذه مالك رضي الله عنهما.

وقال بعضهم: ويروى ذلك عن الشافعي ـ رحمة الله عليه ـ: «آمنت بما جاء عن الله على مراد الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ»[١].

وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه، فصدَّقوه، ولم يعلموا حقيقة معناها، فسكتوا عما لم يعلموه، وأخذ ذلك الآخر عن الأول، ووصى بعضهم بعضًا بحسن الاتباع والوقوف حيث وقف أولهم، وحذروا من التجاوز لهم، والعدول عن طريقهم[٢]، وبينوا لهم سبيلهم ومذهبهم، ونرجو أن يجعلنا الله تعالى ممن اقتدى بهم في بيان ما بينوه، وسلوك الطريق الذي سلكوه.

---

(١) انظر: الفتوى الحموية (ص:١٢١) قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: «أما ما قاله الشافعي فإنه حق يجب على كل مسلم اعتقاده، ومن اعتقده ولم يأت بقول يناقضه، فإنه سلك سبيل السلامة في الدنيا والآخرة» أهـ.

(٢) **قال الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز** ـ رحمه الله تعالى ـ وقد كتب له عامل له يسأله عن الأهواء فكتب إليه: «أما بعد... أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره، واتباع سنته وسنة رسوله ﷺ وترك ما أحدث المحدثون بعده مما جرت به سنته وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة، فإنها لك بإذن الله عصمة، واعلم أن الناس لم يحدثوا بدعة إلا وقد مضى قبلها ما هو دليل عليها وعبرة فيها، فإن السنة إنما سنها من علم ما في اختلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعميق، فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم السابقون وإنهم من عملهم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضل فيه لو كان أحرى، فلئن كان الهدى ما أنتم عليه، ولقد سبقتموهم إليه، ولئن قلت إلا أن ما أحدث بعدهم ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، لقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي فما دونهم مقصر وما فوقهم محصر، لقد قصر دونهم أقوام فجفوا، وطمع عنهم آخرون فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم» (البدع لابن وضاح:٢٨٧). =

الأدلة على أن ما ذكره المصنف هو مذهب السلف:

والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه: أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم، وأخبار الرسول ﷺ نقل مُصدِّقٍ لها، مؤمن بها، قابلٍ بها غير مرتابٍ فيها، ولا شاكٍ في صدق قائلها، ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها، ولا تأولوه، ولا شبهوه بصفات المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئًا من ذلك لنقل عنهم، ولم يجز أن يكتم بالكلية، إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يُحتاج إلى نقله ومعرفته لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب، وفعل ما لا يحل، بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفِّه تارة بالقول العنيف، وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته.

★ ولذلك لما بلغ عمرًا رضي الله عنه أن صبيغًا يسأل عن المتشابه؛ أعد له عراجين النخل، فبينما عمر يخطب، قام فسأله عن: ﴿**وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا (١) فَالْحَامِلاتِ وِقْرًا**﴾ (سورة الذاريات: ١-٢). وما بعدها، فنزل

= **وقال عثمان بن حاضر الأزدي:** دخلت على ابن عباس رضي الله عنه فقلت: أوصني، فقال: «عليك بالاستقامة اتبع ولا تبتدع، اتبع الأثر الأول، ولا تبتدع» (ذم الكلام: ٢/ ١٨٥ رقم: ٣٣٤).

وقال الثوري: وجدت الأمر بالاتباع، والسلف ـ رحمهم الله تعالى ـ يبينون بأن الأصل هو الكتاب والسنة وهي حديث النبي ﷺ والاعتماد على الآثار. (ذم الكلام ٢/ ٤٠٠ رقم: ٤٨٦).

عمر، فقال: **ما اسمك؟** قال: أنا عبد الله صبيغ، قال عمر: **وأنا عبد الله عمر، اكشف راسك**، فكشفه، فرأى عليه شعرًا، فقال له: **لو وجدتك محلوقًا لضربت الذي فيه عيناك بالسيف**، ثم أُمر به، فضُرب ضربًا شديدًا، وبعث به إلى البصرة، وأمرهم أن لا يجالسوه، فكان بها كالبعير الأجرب، لا يأتي مجلسًا إلا قالوا: عزمة أمير المؤمنين، فتفرقوا عنه، حتى تاب، وحلف بالله ما بقي يجد مما كان في نفسه شيئًا، فأذن عمر في مجالسته، فلما خرجت الخوارج، أُتي فقيل له: هذا وقتك، فقال: لا، نفعتني مسألة العبد الصالح[1].

* ولما سُئل مالك بن أنس ﷺ فقيل له: يا أبا عبد الله؛ ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ (سورة طه:٥) كيف استوى؟ فأطرق مالك، وعلاه الرحضاء - يعني العرق - وانتظر القوم ما يجيء منه فيه، فرفع رأسه إليه، وقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأحسبه رجل سوء، وأمر به فأُخرج[2].

---

(١) القصة أخرجها الآجري في «الشريعة» (١٦٠) والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٠٩-٢١٠).

(٢) هذا الأثر صحيح ثبت عن مالك وشيخه ربيعة.

فقد أخرجه أبو سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٦٦٤, ٦٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥-٣٢٦)،=

ما نُقل عن السلف في الكف عن الخوض في أخبار الصفات:

وقد نُقل عن جماعة منهم الأمر بالكف عن الكلام في هذا، وإمرار أخبار الصفات كما جاءت، ونقل جماعة من الأئمة أن مذهبهم مثل ما حكينا عنهم.

* أخبرنا الشيخ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن النقور، أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي بن الحسن الطريثيثي إذنًا، قال: أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري، قال: أنبأنا أحمد بن محمد ابن حفص، أنبأنا أحمد بن محمد بن المسلمة، حدثنا سهل بن عثمان بن سهل، قال: سمعت إبراهيم بن المهتدي، يقول: سمعت داود بن طلحة، يقول: سمعت عبد الله بن أبي حنيفة الدوسي يقول: سمعت محمد بن الحسن، يقول: اتفق الفقهاء كلهم من الشرق إلى الغرب على: الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاء بها

= والصابوني في «عقيدة السلف» (٢٥, ٢٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص:٤٠٨)، وفي «الاعتقاد» (ص:٦٥)، وابن قدامة في «العلو» (٩٠, ١٠٤)، والذهبي في «العلو» (١١١, ١٣١, ١٣٢)، وعزاه شيخ الإسلام كما في «الحموية» للخلال بإسناد كلهم ثقات، وانظر الفتح (١٣/٤٠٦-٤٠٧).

أما قوله ـ رحمه الله ـ: «الاستواء غير مجهول» أي: معلوم المعنى وهو العلو والاستقرار. و «الكيف غير معقول» أي: كيفية الاستواء غير مدركة بالعقل لأن الله تعالى أعظم وأجل من أن تدرك العقول كيفية صفاته، و «الإيمان به» أي: الاستواء (واجب) لوروده في الكتاب والسنة و «السؤال عنه» أي: عن الكيف (بدعة) لأن السؤال عنه لم يكن في عهد النبي ﷺ وأصحابه.

ثم أمر بالسائل فأخرج من المسجد خوفًا من أن يفتن الناس في عقيدتهم وتعزيرًا له بمنعه من مجالس العلم.

انظر: «شرح لمعة الاعتقاد» للعثيمين. (ص:٤٨) بتحقيقي.

الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فَسَّر شيئًا من ذلك؛ فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم[(١)] فقد فارق الجماعة، لأنه وصفه بصفة لا شيء[(٢)].

★ وقال محمد بن الحسن في الأحاديث التي جاءت: «**إن الله يهبط إلى سماء الدنيا**»، ونحو هذا من الأحاديث: إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات، فنحن نرويها ونؤمن بها، ولا نفسرها[(٣)].

★ أخبرنا المبارك بن علي الصيرفي إذنًا، أنبأنا أبو الحسن محمد ابن مرزوق بن عبد الرزاق الزعفراني، أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد ابن علي بن ثابت الخطيب، قال: أما الكلام في الصفات؛ فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف ﷺ إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية، والتشبيه عنها.

---

(١) جهم بن صفوان السمرقندي، الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان وأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهل بالله تعالى فقط، وأنه لا فعل ولا عمل لأحد غير الله عزَّ وجلَّ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على سبيل المجاز، كما يقال تحركت الشجرة ودارت الرحى، وزعم أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد، وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره.
انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٣٨)، والفرق بين الفِرق (ص: ٢١١-٢١٢)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦).

(٢) أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٤٠).

(٣) أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٤١).

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله[1]، فإذا كان معلومًا أن إثبات رب العالمين ـ عزَّ وجلَّ ـ إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا لله تعالى يد وسمع وبصر فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا أن معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل، ونقول: إنما ورد إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها، لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى:١١). وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (سورة الإخلاص:٤)[2].

---

(١) قال شيخ الإسلام في «التدمرية» (الأصل الثاني): «وهذا يتبين بالأصل الثاني؛ وهو أن يقال: القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات» أهـ.

ومعنى هذا الأصل: أن ما يجب اعتقاده في الذات يجب اعتقاده في الصفات فكما أننا نثبت ذاتًا لائقة بالله عزَّ وجلَّ فكذلك نثبت صفات لائقة بالله تعالى، قال صاحب الكفاية (ص:١٩):

وثاني الأصلين قل والقول في *** صفاته كالقول في الذات يفي

(٢) انظر: جواب الخطيب. ص:٦٤ بتحقيق عزون، والسير (١٨/ ٢٨٤)، والعلو (ص:٣٢٦).

* أخبرنا محمد بن حمزة بن أبي الصقر، قال: أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد بن منصور بن قبيس الغساني، أنبأنا أبي، قال: قال أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني: إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم تبارك وتعالى بصفاته التي نطق به كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكييف المشبهة، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة[1] والجهمية، وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف[2] ومنَّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل

---

(١) ويتسمون بأصحاب التوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية، واختلف في وقت ظهور المعتزلة، فيرى البعض أن ظهورهم بدأ في قوم من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما فاعتزلوا السياسة، وانصرفوا إلى العقائد، وأكثر العلماء على أن رأس المعتزلة واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد وأصحابهما، وتنبني عقيدة المعتزلة على أصولهم الخمسة وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإثبات الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد افترق المعتزلة إلى عشرين فرقة، كل فرقة تكفر سائر الفرق الأخرى.

انظر: مقالات الإسلاميين (٢/٣٣٧)، والملل والنحل (١/٤٣).

(٢) **التحريف**: من الحرف وهو الطرف (القاموس المحيط:١٠٣٢)، ويراد به التغيير والإمالة لكلام الله لفظًا ومعنى.

فالتحريف اللفظي: هو التغيير بزيادة أو نقص ليتوافق مع هواه ومذهبه.

والتحريف المعنوي: هو صرف اللفظ عن معناه الصحيح، وهذا هو الأكثر وقوعًا كتحريفات سائر فرق المبتدعة، ومن ذلك تحريف المتكلمين لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا ... بِيَدَيَّ﴾ (سورة ص:٧٥)، قالوا: بقدرتي. =

التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه(١)، واتبعوا قوله عزَّ من قائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى: ١١)(٢).

= **والتكييف**: مأخوذ من الكيف وهو الهيئة، والمقصود إثبات كيفية معينة للصفات أو السؤال عنها بكيف.

قال الإمام الترمذي في كلامه على الصفات: «قد ثبتت الروايات في هذا ونؤمن به ولا نتوهم، ولا نقول كيف؟ هكذا روي عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا هذا تشبيه، وفسروها على غير ما فسر أهل العلم» انظر: مختصر العلو (ص:٢١٨).

(٢) **التعطيل**: مأخوذ من العطل وهو الخلو (لسان العرب ١١/ ٤٥٤) كما في قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾ (سورة الحج:٤٥). أي: خالية.

وقول الشاعر: **وجيد كجيد الريم ليس بفاحش ❖❖❖ إذا هي نصته ولا بمعطل**

أي: خال من الزينة.

وفي الاصطلاح: جحد ما وصف الله به نفسه وإنكار قيامها بذاته وتجريده من صفات الكمال.

ومن خلال هذه التعريفات نجد أن هناك علاقة بين كل مما يلي:

أولاً - بين التكييف والتمثيل: والصحيح فيهما أنهما متلازمان، فكل تمثيل تكييف بكيفية معينة، وكل تكييف لا يخرج عن التمثيل بالمشاهدات. وهذا القول مبني على أن وظيفة العقل التركيب، فمهما تصور الإنسان كيفية شيء فلن يخرج عن المشاهدات، ومن قال: إن العقل يخترع أشياء مغايرة للشاهد يجعل التكييف أعم لأنه يشمل التكييف بالموجودات وهو التمثيل، وتكييف مغاير للموجودات، فيكون أعم من التمثيل - والله أعلم -.

ثانيًا - بين التعطيل والتحريف: فالتعطيل أعم من التحريف، فإنه نفي للمعنى الصحيح، فإن أثبت معنى باطلاً كان تحريفًا، وإن نفى الحق دون إثبات لمعنى آخر كان ذلك تفويضًا. فمثلاً: من قال: إن الاستواء لا يراد به العلو بل يراد به الاستيلاء كان معطلاً محرفًا، ومن قال: لا يراد به الاستواء ولا يعرف ماذا يراد به كان معطلاً مفوضًا. إذن: فكل تحريف تعطيل وليس كل تعطيل تحريف.

انظر: «التوضيحات الأثرية» (ص:٣١، ٣٢).

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث. (ص٢١-٢٢).

وذكر الصابوني الفقهاء السبعة ومن بعدهم من الأئمة، وسمى خلقًا كثيرًا من الأئمة، وقال: كلهم متفقون لم يخالف بعضهم بعضًا ولم يثبت عن واحد منهم ما يضاد ما ذكرناه.

★ أخبرنا الشريف أبو العباس مسعود بن عبد الواحد بن مطر الهاشمي، قال: أنبأنا الحافظ أبو العلاء صاعد بن سيار الهروي، أنبأنا أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، أنبأنا أبو القاسم حمزة ابن يوسف السهمي، أنبأنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، قال: اعلموا ـ رحمنا الله وإياكم ـ أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة[1]: ....

(١) سُمُّوا أهل الحديث لاتباعهم الحق بدليله من الكتاب والسنة ولتتبعهم أحاديث رسول الله ﷺ للعمل بها وتقديمها على كل قول (مقدمة اعتقاد أئمة أهل الحديث ص: ٤) فهم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية الثابتة على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه كيف لا وهم يتقربون إلى الله تعالى باتباع سنة رسول الله ﷺ وطلبهم لآثاره.

ـ قال علي بن المديني في تفسيره لحديث رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ولا يضرهم من خالفهم»، قال: «هم أهل الحديث والذين يتعاهدون مذاهب الرسول ويذبون عن العلم» (شرف أصحاب الحديث. ص: ١٠).

ـ وسئل الإمام أحمد عن معنى هذا الحديث فقال: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم» (معرفة علوم الحديث، ص: ٢).

ـ وقال الحاكم: «لقد أحسن أحمد بن جنبل في تفسير هذا الخبر أن الطائفة المنصورة التي يُرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث، ومن =

الإقرار بالله[1]، وملائكته[2]، . . . .

= أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين واتبعوا آثار السلف من الماضين ومنعوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله ﷺ وعلى آله أجمعين، (معرفة علوم الحديث ص:٢).

ـ وقال ابن حبان في قول النبي ﷺ: «فعليكم بسنتي» قال: «إن من واظب على السنن وقال بها ولم يعرج على غيرها من الآراء فهو من الفرقة الناجية» (الإحسان ١/ ١٠٥) وهذا ردٌ بالغ على من يزعم أن أهل الحديث ليسوا طائفة معينة. ومنشأ هذا الزعم الفاسد أن لفظ (أهل الحديث) يطلق على اصطلاحين:

الأول ـ كل من اشتغل بعلم الحديث فهذا يدخل فيه أهل السنة والجماعة وأهل البدع فعلى هذا الاصطلاح ليس أهل الحديث طائفة معينة.

الثاني ـ من يعتقد عقيدة أئمة الحديث والسنة فعلى هذا لا يدخل فيهم أهل البدع فكلام أئمة السنة في الثناء على (أهل الحديث) وأنهم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة ينصب هذا على الاصطلاح الثاني ويدخل في ذلك كل من كان على عقيدة أئمة السنة ولو لم يكن من علماء أهل الحديث. انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٢٤).

(١) قوله «**الإقرار بالله**» أي: الاعتقاد الجازم بأن الله رب كل شيء ومالكه وخالقه، وأنه مستحق لصفات الكمال المنزه عن صفات النقص والعيب، وأنه وحده المستحق لأن يفرد بالعبادة والخضوع والطاعة، فهو سبحانه متفرد بالربوبية والألوهية وصفات الكمال فلا يكون العبد مؤمنًا حتى يوحد بالله في الربوبية والألوهية وفي الأسماء والصفات (تيسير العزيز الحميد. ص:١٧).

(٢) **وأما الإيمان بالملائكة**: فهو أن تصدق بوجودهم وأنهم عباد مكرمون خلقهم الله لعبادته فلا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ولا يفترون عن عبادته ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ (سورة الأنبياء: ٢٠).

والإيمان بأوصافهم وأعمالهم التي يقومون بها كما جاء في الكتاب والسنة.

والإيمان بمن ورد النص بتسميتهم على وجه الخصوص مثل جبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت، ونقول إن من قال بأنهم إناث فقد كفر لمخالفته كتاب الله، ولا يقال إنهم ذكور إذ لم يرد في ذلك نص صريح. (اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث. ص:١٤).

وكتبه[١]، ورسله[٢]، وقبول ما نطق به كتاب الله تعالى، وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عما ورد به، ولا سبيل إلى رده، إذ كانوا مأمورين باتباع الكتاب والسنة[٣]، مضمونًا لهم الهدي فيهما، مشهودًا لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم[٤]، محذَّرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم[٥]، ويعتقدون أن الله تعالى

---

(١) **وأما الإيمان بالكتب:** فهو أن تصدق بأنه تعالى أنزل على رسله كتبًا ليعلم الناس بها الحق من الباطل والخير من الشر، وهذه الكتب كثيرة يجب الإيمان بها جملة ولكن يجب الإيمان تفصيلاً بأربعة منها وهي: التوراة التي أنزلت على موسى، والزبور الذي أنزل على داود، والإنجيل الذي أنزل على عيسى، والقرآن الذي أنزل على محمد ﷺ، وأن ما في القرآن كلام الله على الحقيقة تكلم به وسمع منه جبرائيل وبلغ جبرائيل رسول الله محمدًا ﷺ فسمع من جبريل، وليس كم يزعم أهل البدع أنه ليس كلام الله على الحقيقة بل هو عبارة عن أعلام الله، ويجب الإيمان بأن الله تعالى قد حفظ القرآن من التحريف والتبديل، وأن كل حرف فيه هو كلام الله تعالى.

(٢) **وأما الإيمان بالرسل:** فهو أن توقن بأن الله أرسل للناس ليدعوا الناس إلى عبادة الله وحده رسلاً مبشرين لأهل التوحيد والسنن ومنذرين لأهل الشرك والبدع وأهل المعاصي، لا يعلم عددهم إلا الله تعالى، كما يجب أن تؤمن بمن سمى الله تعالى في كتابه من رسله وأنبيائه وهم: آدم، ونوح، وإدريس، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، وموسى، وهارون، وداود، وسليمان، وإلياس، واليسع، وهود، وصالح، وشعيب، وذو الكفل، وأيوب، ويونس، ولوط، وزكريا، ويحيى، وعيسى، ومحمد صلى الله عليهم أجمعين.

(٣) قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا ... تُرْحَمُونَ﴾ (سورة الأنعام:١٥٥)، وقال تعالى: ﴿فَآمِنُوا ... وَاتَّبِعُوهُ﴾ (سورة الأعراف:١٥٨).

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (سورة الشورى:٥٢).

(٥) قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ... أَلِيمٌ﴾ (سورة النور:٦٣).

مدعوٌّ بأسمائه الحسنى[1]، وموصوف بصفاته التي سمَّى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ؛ خلق آدم بنفسه، و﴿ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ (سورة المائدة: ٦٤) بلا اعتقاد كيف، وأنه عزَّ وجلَّ ﴿ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (سورة يونس: ٣) بلا كيف، فإن الله تعالى أنهى إلى أنه ﴿ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ولم يذكر كيف كان استواؤه[2].

* **وقال يحيى بن عمار في رسالته:** نحن وأئمتنا من أصحاب الحديث: . . . ـ وذكر الأئمة، وعد كثيرًا منهم ـ، ومن قبلهم الصحابة ومن بعدهم لا يستحل أحد منا ممن تقدم أو تأخر أن يتكلف أو يقصد إلى قول من عنده في الصفات، أو في تفسير كتاب الله عزَّ وجلَّ، أو معاني حديث رسول الله ﷺ أو زيادة على ما في النص، أو نقصان منه، ولا نغلو، ولا نشبه، ولا نزيد على ما في الكتاب والسنة.

(١) قال ابن عثيمين ـ رحمه الله ـ في «القواعد المثلى» (ص: ١٢): «والحُسْنُ في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده ويكون باعتبار جمعه إلى غيره فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال.
مثال ذلك: «**العزيز الحكيم**» فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيرًا. فيكون كل منهما دالاً على الكمال الخاص الذي يقتضيه وهو العزَّة في العزيز والحُكْم والحكمة في الحكيم والجمع بينهما دال على كمال آخر وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة فعزَّته لا تقتضي ظُلمًا وجورًا وسوء فعل كما قد يكون من أعزَّاء المخلوقين، فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم فيظلم ويجور ويُسيء التصرف. وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعزِّ الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الذل» اهـ.

(٢) انظر السير (١٦/ ٢٩٥)، و «اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث» (ص: ٩-١٦).

* **وقال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة:** إن الأخبار في صفات الله موافقة لكتاب الله تعالى، نقلها الخلف عن السلف قرنًا بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا على سبيل الصفات لله تعالى، والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله تعالى في تنزيله، ونبيه الرسول ﷺ عن كتابه، مع اجتناب التأويل والجحود، وترك التمثيل والتكييف.

* أخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد، قال: أنبأنا أبو بكر الطريثيثي إجازة، أنبأنا أبو القاسم هبة الله، أنبأنا محمد بن أحمد بن عبيد، أنبأنا محمد بن الحسن، أنبأنا أحمد بن زهير، حدثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، حدثنا بقية، حدثنا الأوزاعي، قال: كان الزهري ومكحول يقولان: «أمروا هذه الأحاديث كما جاءت»[1].

* قال أبو القاسم: حدثنا محمد بن رزق الله، حدثنا عثمان بن أحمد، حدثنا عيسى بن موسى، قال: سمعت أبي، يقول: سمعت سفيان بن عيينة، يقول: «كل ما وصف الله تعالى به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، ولا كيف، ولا مثل»[2].

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» (٧٣٥)، وابن عبد البر في جامعه (٢/ ٩٦).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» (٧٣٦).

★ وعن أحمد بن نصر، أنه سأل سفيان بن عيينة، فقال: حديث عبد الله: **«إن الله يجعل السماء على أصبع»**[١]، وحديث: **«إن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن»**[٢]، و**«إن الله يضحك ممن يذكره في الأسواق»**[٣]، وأنه عزَّ وجلَّ: **«ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة»**[٤] ونحو هذه الأحاديث؟ فقال: هذه الأحاديث نرويها، ونقر بها كما جاءت بلا كيف.

وقال أبو بكر الخلال: أخبرني أحمد بن محمد بن واصل المقرئ، حدثنا الهيثم بن خارجة، حدثنا الوليد بن مسلم، قال: سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي عن الأخبار التي في الصفات؟ فقالوا: «أمروها كما جاءت»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦)، وابن خزيمة (١٠٢)، والآجري (٧٨١)، والنسائي في «الكبرى (٧٧٣٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٥٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٤)، وأحمد (٢/١٦٨)، والآجري (٧٧٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٩٠٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٣٩)، وابن أبي عاصم (٢٢٩).

(٣) رواه ابن عبد البر في التمهيد (٧/١٤٩)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/٣٠٧).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٢١٤)، والبخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥)، واللالكائي (٧٤٢)، والآجري (٧٤٣)، وابن حبان (٩٢٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٤٩).

(٥) أخرجه الخلال في «السنة» رقم (٣١٣).

قال يحيي بن عمار: وهؤلاء أئمة الأمصار، فمالك إمام أهل الحجاز، والثوري أهل العراق، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر والمغرب.

* وقال أبو عبيد: «ما أدركنا أحدًا يفسر هذه الأحاديث، ونحن لا نفسرها»[١].

* وذكر عباس الدوري، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: شهدت زكريا بن عدي يسأل وكيع بن الجراح، فقال: يا أبا سفيان؛ هذه الأحاديث ـ يعني مثل: «**الكرسي موضع القدمين**» ـ، فقال: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان، ومسعرًا يحدِّثون بهذه الأحاديث، ولايفسرون شيئًا[٢].

* قال أبو عمر بن عبد البر: روينا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، ومعمر بن راشد في حديث الصفات أنهم كلهم قالوا: «أمروها كما جاءت»[٣].

* قال رجل من فقهاء المدينة: إن الله ـ تبارك وتعالى ـ عَلِمَ علمًا علَّمه العباد، وعَلِمَ علمًا لم يُعلِّمه العباد، فمن يطلب العلم الذي لم يعلِّمه العباد لم يزدد منه إلا بُعدًا، والقَدَرُ منه[٤].

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول أهل السنة» (٩٢٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٦٠).
(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٩).
(٣) ذكره ابن عبد البر في جامعه (٢/ ٩٦).
(٤) ذكره ابن عبد البر في جامعه (٢/ ٩٦-٩٧).

★وقال سعيد بن جبير: «ما لم يعرفه البدريون فليس من الدين»[1].

★قال أبو عـمر: ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثـقات، أو جاء عن الصـحابة ﷺ فهـو علم يُدان به، وما أُحـدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم فبدعة وضلالة، وما جاء في أسماء الله وصفاته عنهم سُلِّم له، ولم يُناظر فيه كما لم يُناظِروا فيه.

★وقال أبو بكر الخـلال: أخبرنا المرُّوذي، قال: سألـت أبا عبد الله عن أخبار الصفات، فقال: «نُمرها كما جاءت»[2].

★قال: وأخبرني علي بن عيسى أن حنبلاً حدَّثهم، قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروى: «**إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا**»[3]، و«**أن الله يُرى**»[4]، و«**إن الله يضع قدمه**» وما أشبهه؟ فقال أبو عـبد الله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف، ولا معنى، ولا نرد منهـا شيئًـا، ونعلم أن ما جـاء به الرسول حق، إذا كانت بأسـانيد صـحاح، ولا نرد على رسـول الله ﷺ قوله، ولا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفـسه، أو وصفه به رسوله بلا

---

(١) ذكره ابن عبد البر في جامعه (٢/٩٧).

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» رقم (٢٨٣).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه مـسلم (٢٩٦٨)، وأبو داود (٤٧٣٠)، والحميـدي (١١٧٨)، وعبد الله في «السنة» (٤٢٢)، وابـن خـزيمة (٢٢١)، واللالكائي (٨٢٣)، وابـن حـبـان (٧٤٤٥).

حد ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى:١١)، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك، نؤمن بالقرآن كله، محكمه ومتشابهه[١]، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت.

★ وذكر شيخ الإسلام أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف القرشي الهكاري، قال: أنبأنا أبو القاسم عبد الله بن الحسن بن محمد بن الخلال، حدثنا محمد بن العباس المخلص، أنبأنا أبو بكر بن أبي داود، حدثنا الربيع بن سليمان، قال: سألت الشافعي ﷺ عن صفات من صفات الله تعالى، فقال: «حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحدَّه، وعلى الظنون أن تُقطع، وعلى النفوس أن تُفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان نبيه ﷺ.

(١) عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ... مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (سورة آل عمران:٧). فالمحكمات: ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به.
قال: «وأخر متشابهات» فالمتشابهات: منسوخه، ومقدمه، ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به ولا يعمل به.
فأما المؤمنون فيقولون «كلٌ من عند ربنا» محكمه ومتشابهه، وأما الذين في قلوبهم زيغ من أهل الشك، فيحملون المحكم على المتشابه، والمتشابه على المحكم، ويلبسون فيلبس الله عليهم.
انظر: «الحجة في بيان المحجة» (٢/١٨٩، ١٩٠).

* وقال يونس بن عبد الأعلى: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي يقول، وقد سُئل عن صفات الله تعالى وما يؤمن به فقال: «لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه، لا يسع أحدٌ من خلق الله تعالى قامت عليه الحجة ردها، لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر بالله تعالى، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل، لأن علم ذلك لا يُدرك بالعقل، ولا بالرؤية، ولا بالفكر.

* وقال ابن وضاح: «كل من لقيت من أهل السنة يصدق بها» . لحديث التنزل.

وقال ابن معين: «صدق به، ولا تصفه»، وقال: «أقروه، ولا تحدوه».

* وروي عن الحسن البصري: أنه قال: «لقد تَكَلَّم مطرف على هذه الأعواد بكلام ما قيل قبله، ولا يُقال بعده»، قالوا: «وما هو يا أبا سعيد؟» قال: قال: «الحمد لله الذي من الإيمان به الجهل بغير ما وصف به نفسه».

* وقال سحنون: «من العلم بالله السكوت عن غير ما وصف به نفسه».

* أخبرنا أبو الحسن سعد بن نصر بن الدجاجي الفقيه، قال: أنبأنا الإمام الزاهد أبو منصور محمد بن أحمد الخياط، أنبأنا أبو

طاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر، أنبأنا أبو علي الصواف، أنبأنا بشر بن موسى، أنبأنا أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، قال: «أصول السنة عندنا... فذكر أشياء، ثم قال: وما نطق به القرآن والحديث، مثل: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ... ﴾ (سورة المائدة: ٦٤)، ومثل: ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ (سورة الزمر: ٦٧)، وما أشبه هذا من القرآن والحديث، لا نزيد فيه ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (سورة طه: ٥) ومن زعم غير هذا فهو معطل جهمي.

* أخبرنا يحيى بن محمود إجازة، قال: أنبأنا جدي الحافظ أبو القاسم، قال: ما جاء في الصفات في كتاب الله تعالى، أو روي بالأسانيد الصحيحة، فمذهب السلف - رحمة الله عليهم - إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، لأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وعلى هذا مضى السلف كلهم.

وقد سبق ذكرنا لقول مالك حين سئل عن كيفية الاستواء.

* وروى قرة بن خالد، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة، أنها قالت في قول الله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود له كفر.

★ وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التصديق.

وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة المعنى واللفظ، فمن المحتمل أن يكون ربيعة ومالك بلغهما قول أم سلمة، فاقتديا بها، وقالا مثل قولها لصحته وحسنه وكونه قول إحدى أزواج النبي ﷺ، ومن المحتمل أن يكون الله تعالى وفقهما للصواب وألهمهما من القول السديد مثل ما ألهمها.

★ وقولهم: «الاستواء غير مجهول» أي غير مجهول الوجود، لأن الله تعالى أخبر به، وخبره صدق يقينٌ لا يجوز الشك فيه، ولا الارتياب فيه، فكان غير مجهول لحصول العلم به، وقد روي في بعض الألفاظ: «الاستواء معلوم».

★ وقولهم: «الكيف غير معقول» لأنه لم يرد به توقيف، ولا سبيل إلى معرفته بغير توقيف.

والجحود به كفر، لأنه ردٌّ لخبر الله، وكفر بكلام الله، ومن كفر بحرف متفق عليه فهو كافر، فكيف بمن كفر بسبع آيات، ورد خبر الله تعالى في سبعة مواضع من كتابه، والإيمان به واجب لذلك.

★ **«والسؤال عنه بدعة»:** لأنه سؤال عما لا سبيل إلى علمه، ولا يجوز الكلام فيه، ولم يسبق في ذلك في زمن رسول الله ﷺ ولا من بعده من أصحابه.

فقد ثبت ما ادعيناه من مذهب السلف ـ رحمة الله عليهم ـ بما نقلناه عنهم جملة وتفصيلاً، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك، ولم أعلم عن أحد منهم خلافًا في هذه المسألة، بل قد بلغني عمن يذهب إلى التأويل لهذه الأخبار والآيات الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه، ورأيت لبعض شيوخهم في كتابه، قال: «اختلف أصحابنا في أخبار الصفات، فمنهم من أمرها كما جاءت من غير تفسير، ولا تأويل، مع نفي التشبيه عنها، وهو مذهب السلف».

فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه، والحمد لله.

الباب الثاني

في بيان وجوب اتباعهم
والحث على لزوم مذهبهم وسلوك سبيلهم
وبيان ذلك من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة

وأما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** ﴾ (سورة النساء: ١١٥).

فتوعد على اتباع غير سبيلهم بعذاب جهنم، ووعد متبعهم بالرضوان والجنة، فقال تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾ (سورة التوبة: ١٠٠).

فوعد المتبعين لهم بإحسان بما وعدهم به من رضوانه وجنته والفوز العظيم.

ومن السنة:

قول النبي ﷺ **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عَضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»**[(١)].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (٤/١٢٦، ١٢٧)، وابن حبان (١٠٢)، والدارمي (١/٥٧)، رقم (٩٥)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٤٦٠٧).

فأمر بالتمسك بسنة خلفائه كما أمر بالتمسك بسنته، وأخبر أن المحدثات بدع وضلالة، وهو ما لم يُتبع فيه سنة رسول الله ﷺ، ولا سنة أصحابه.

★ وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى لو كان فيهم من يأتي أمه علانية لكان في أمتي من يفعل ذلك، إن بني إسرائيل افترقوا على ثنتين وسبعين فرقة، ويزيدون عليها ملة».

وفي رواية: «وأمتي ثلاثًا وسبعين ملة كلها في النار إلا واحدة».

قالوا: يا رسول الله من الواحدة؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[1].

وفي رواية: «الذي أنا عليه وأصحابي».

فأخبر النبي ﷺ أن الفرقة الناجية هي التي تكون على ما كان عليه هو وأصحابه، فمتبعهم إذًا يكون من الفرقة الناجية لأنه على ما هم عليه، ومخالفهم من الاثنتين والسبعين التي في النار، ولأن من لم يتبع السلف ـ رحمة الله عليهم ـ وقال في الصفات الواردة في الكتاب والسنة قولاً من تلقاء نفسه، لم يسبقه إليه السلف؛ فقد أحدث في الدين وابتدع، وقد قال النبي ﷺ: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وابن وضاح «البدع» (٢٤٨)، والحاكم (١/١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (٢٣)، والأصبهاني في «الحجة» (١٦)، وأحمد (٤/١٠٢)، وأبو داود (٤٥٩٧)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٣٤٣).

★ وروى جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «أما بعد، فأحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»[(١)] (أخرجه مسلم في «صحيحه»).

★ وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»[(٢)]. يعني مردود.

★ وروى عبد الله بن عُكيم، قال: كان عمر - يعني ابن الخطاب رضي الله عنه - يقول: «إن أصدق القيل قيل الله، ألا وإن أحسن الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة ضلالة»[(٣)].

★ وعن الأسود بن هلال، قال: قال عبد الله - يعني ابن مسعود رضي الله عنه -: «إن أحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وإن أحسن الكلام كلام الله، وإنكم ستُحدثون، ويُحدث لكم، وكل محدثة ضلالة، وكل ضلالة في النار»[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧)، والنسائي (٣/ ١٨٨)، وابن ماجه (٤٥)، وأبو داود (٢٩٥٤)، والدارمي (٢٠٦)، وأحمد (١٣٧٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤)، وأحمد (٢٣٩٢٩).

(٣) أخرجه اللالكائي (١٠٠)، وابن وضاح في «البدع» (٥٩)، وابن عبد البر في جامعه (١٠٥٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٦)، وأبو داود (٤٩٨٩)، وابن ماجه (٤٦)، والدارمي (٢٧١٥)، وأحمد (٣٦٣١).

★ وقال عبد الله ﷺ : «اتبعوا، ولا تبتدعوا، فقد كُفيتم، وكل بدعة ضلالة»[١].

★ وقال : «إنا نقتدي، ولا نبتدي، ونتبع، ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر»[٢].

★ وقال ـ رحمة الله عليه ـ: «عليكم بالعلم قبل أن يُقبض، وقبضه أن يذهب أهله، وإنكم ستجدون قوماً يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والبدع، وإياكم والتنطع، وإياكم والتعمق، وعليكم بالعتيق»[٣].

★ وقال : «أنا لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال أمور تكون من كبرائكم، فأيما مُريَّة أو رجيل أدركه ذلك الزمان فالسمت الأول، فإنا اليوم على السنة»[٤].

★ وقال ابن مسعود ﷺ : «من كان منكم متأسياً فليتأسى بأصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه،

---

(١) أخرجه المروزي في «السنة» (ص:٢٨)، والدارمي (٢٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢١٦)، وفي «المدخل» (١/١٨٦)، والطبراني في «الكبير» (٨٧٧٠)، واللالكائي (١٠٤).
(٢) أخرجه اللالكائي (١٠٥,١٠٦)، وسنده ضعيف.
(٣) أخرجه اللالكائي (١٠٨)، والدارمي (١٤٣)، والمروزي (٢٤,٢٥)، وابن وضاح (٦٣)، والبيهقي في «المدخل» (٣٣٨).
(٤) أخرجه اللالكائي (١٠٧)، والدارمي (٢١٣).

فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدي المستقيم»[1].

* وذكر الحسن البصري أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: «إنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله عزَّ وجلَّ لصحبة نبيه ﷺ، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فإنهم ورب الكعبة على الهدي المستقيم»[2].

* وقال إبراهيم: «لم يُدخر لكم شيء خُبيء عن القوم لفضل عندكم»[3].

* وقال حذيفة: «يا معشر القراء، خُذوا طريق من قبلكم، فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم بعيدًا، ولئن تركتموه يمينًا وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا»[4].

* وروى نوح الجامع، قال: قلت لأبي حنيفة ـ رحمه الله ـ: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: «مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة».

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامعه (٢/ ٩٧)، وسنده ضعيف.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامعه (٢/ ٩٧).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامعه (٢/ ٩٧).

(٤) أخرجه اللالكائي (١١٩)، والبخاري (٧٢٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٨٠)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٨)، وابن وضاح (١٧).

★ أخبرنا علي بن عساكر المقرىء، حدثنا الأمين أبو طالب اليوسفي أنبأنا أبو إسحاق البرمكي، أنبأنا أبو بكر بن بخيت، أنبأنا عمر بن محمد الجوهري، أنبأنا الأثرم، أنبأنا عبد الله بن صالح، عن العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أنه قال: «عليك بلزوم السنة، فإنها لك ـ بإذن الله ـ عصمة، فإن السنة إنما جُعلت عصمة ليستن بها ويُقتصر عليها، فإنما سنها من قد علم ما في خلافها من الزلل والخطأ والحمق والتعمق، فارض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم فإنهم على علم، وببصر نافذ كفوا، ولهم على كشفها كانوا أقوى، وبفضل ـ لو كان فيها ـ أحرى، وإنهم لهم السابقون، فلئن كان الهدي ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن حدَثَ حدَثٌ بعدهم، فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، ولقد وصفوا منه ما يكفي، وتكلموا منه بما يشفي، فما دونهم مُقَصِّر، وما فوقهم مُحصر، لقد قصر دونهم أناس فجفوا، وطمع آخرون فغلوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدىً مستقيم»[1].

★ أخبرنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقي، أنبأنا حمد بن أحمد الحداد، أنبأنا الحافظ أبو نعيم بإسناده... عن عمر بن عبد العزيز: «... بنحو من هذا الكلام».

---

(١) أخرجه ابن وضاح في «البدع» (٧٧).

★ وقال الأوزاعي ـ رحمه الله ـ: «عليك بآثار من سلف، وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوه لك بالقول»[١].

★ وقال أبو إسحاق: سألت الأوزاعي، فقال: «اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم، ولو كان هذا ـ يعني ما حدث من البدع ـ خيرًا ما خُصصتم به دون أسلافكم، فإنه لم يُدخر عنهم خيرٌ خُبيء لكم دونهم لفضل عندكم، وهم أصحاب رسول الله ﷺ الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وبعثه فيهم، ووصفهم به، فقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ (سورة الفتح: ٢٩)[٢].

★ وقال الإمام[٣]: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة»[٤].

★ وقال علي بن المديني مثل ذلك[٥].

---

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١٣٣).
(٢) أخرجه اللالكائي (٣١٥).
(٣) أي: أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ.
(٤) أخرجه اللالكائي (٣١٧).
(٥) أخرجه اللالكائي (٣١٨).

فقد ثبت وجوب اتباع السلف ـ رحمة الله عليهم ـ بالكتاب والسنة والإجماع، والعبرة دلت عليه، فإن السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين، فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم، لأن اتباع الصواب واجب، وركوب الخطأ في الاعتقاد حرام، ولأنهم إذا كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم، ومخالفهم متبع لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط الجحيم.

وقد أمر الله تعالى باتباع سبيله وصراطه، ونهى عن اتباع ما سواه، فقال: ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ (سورة الأنعام: ١٥٣).

وإن زعم زاعم أنهم مخطئون كان قادحًا في حق الإسلام كله، لأنهم إن جاز أن يخطئوا في هذا جاز خطؤهم في غيره من الإسلام كله، وينبغي أن لا تُنقل الأخبار التي نقلوها، ولا تثبت معجزات النبي ﷺ التي رووها، فتبطل الرواية، وتزول الشريعة.

ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا ولا يعتقده، ولأن السلف ـ رحمة الله عليهم ـ لا يخلوا إما أن يكونوا علموا تأويل هذه الصفات أو لم يعلموه، فإن لم يعلموه، فكيف علمناه نحن؟ وإن علموه فوسعهم أن يسكتوا عنه، وجب أن يسعهم ما وسعهم.

ولأن النبي ﷺ من جملة سلفنا الذين سكتوا عن تفسير الآيات والأخبار التي في الصفات، وهو حجة الله على خلق الله أجمعين، يجب عليهم اتباعه، ويحرم عليهم خلافه، وقد شهد الله تعالى بأنه على الصراط المستقيم، وأنه يهدي إليه، وأن من اتبعه أحبه الله ومن عصاه فقد عصى الله.

﴿ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا ﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦)، ﴿ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (سورة النساء: ١٤).

الباب الثالث

في بيان أن الصواب ما ذهب إليه السلف بالأدلة الجلية والحجج المرضية وبيان ذلك من الكتاب والسنة والإجماع والمعنى

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ (سورة آل عمران: ٧).

فذم مبتغي تأويل المتشابه، وقرنه بمبتغي الفتنة في الذم، ثم أخبر أنه لا يعلم تأويله غير الله تعالى، فإن الوقف الصحيح عند أكثر أهل العلم على قوله: ﴿إِلاَّ اللَّهُ﴾[1]، ولا يصح قول من زعم أن الراسخين يعلمون تأويله، لوجوه:

---

(١) قال ابن عطية: المتشابه نوعان: نوع انفرد الله بعلمه، ونوع يمكن وصول الخلق إليه فيكون الراسخون ابتداء بالنظر إلى الأول، وعطفًا بالنظر إلى الثاني.

وقد عدَّ شارح الطحاوية النوع الأول من المتشابه: المتشابه في نفسه وبيَّن أن هذا هو المراد من قراءة من وقف على قوله تعالى «إلا الله» وممن ذهب إلى الوقف ابن عباس، وأبو بكر الصديق، وعائشة، وعروة بن الزبير وغيرهم، ورجح ذلك ابن حجر. ومن هذا النوع من المتشابهة ما استأثر الله بعلمه كوقت قيام الساعة، وخروج الدجال، والحروف المقطعة في أوائل السور... =

★ أحدها ـ أن الله ذم مبتغي التأويل، ولو كان معلومًا للراسخين لكان مبتغيه ممدوحًا غير مذموم.

★ الثاني ـ أن النبي ﷺ، قال: **«إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فهم الذين عنى الله فاحذروهم»**[١].

يعني كل من اتبع المتشابه فهو من الذين في قلوبهم زيغ، فلو علمه الراسخون لكانوا باتباعه مذمومين زائغين، والآية تدل على مدحهم، والتفريق بينهم وبين الذين في قلوبهم زيغ، وهذا تناقض.

★ الثالث ـ أن الآية تدل على أن الناس قسمان، لأنه قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾، و«أما» لتفصيل الجمل، فهي دالة على تفصيل

= ومرد السلف من قولهم في هذا النوع من المتشابه، أنه مما استأثر الله بعلمه أنه لا يعلم حقائقها وكيفيتها إلا الله، أما معرفة معاني هذه الأشياء فهي مما يعلمه الله سبحانه، والراسخون في العلم. فيكون التأويل حينئذ مرادًا به حقيقة الشيء لا التفسير وبيان المعاني، ذلك أن السلف لا يفوضون معرفة المعاني إلى الله سبحانه، بل يفوضون كيفيات صفات الله إلى الله، لما يلزم من الجهل بمعرفة معاني ألفاظ الصفات من تجهيل الرسل والأنبياء بما أراده الله مما وصف به نفسه.

أما النوع الثاني من المتشابه: فهو المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره بينما يجهله غيرهم، وهذا هو المراد من الوقف على القراءة الثاني «إلا الله والراسخون في العلم» وإذا فيجوز الوقف على لفظ الجلالة والوصل، مع ملاحظة المراد بالتأويل في حالتي الوقف والوصل.

انظر: «مفردات ألفاظ القرآن» للأصبهاني (ص:١٢٧)، «التسهيل في علوم التنزيل» (١/ ١٧٩)، و«الطحاوية» (ص:٢٣٤)، و«فتح الباري» (٨/ ٢١٠).

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، وأبو داود (٤٥٩٨)، والترمذي (٩٩٣).

فصلين: **أحدهما** ـ الزائغون المتبعون للمتشابه، **والثاني** ـ الراسخون في العلم، ويجب أن يكون كل قسم مخالفًا للآخر فيما وُصف به، فيلزم حينئذٍ أن يكون الراسخون مخالفين للزائغين في ترك اتباع المتشابه مفوضين إلى الله تعالى بقولهم: **﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾** تاركين لابتغاء تأويله، وعلى قولنا يستقيم هذا المعنى، ومن عطف الراسخين في العلم أخل بهذا المعنى، ولم يجعل الراسخين قسمًا آخر، ولا مخالفين للقسم المذموم فيما وصفوا به، فلا يصح.

★ **الرابع** ـ أنه لو أراد العطف لقال: «ويقولون» بالواو، لأن التقدير والراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون.

★ **الخامس** ـ أن قولهم: **﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾** كلام يُشعر بالتفويض والتسليم لما يعلموه، لعلمهم بأنه من عند ربهم، كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده.

★ **السادس** ـ أن الصحابة ﷺ كانوا إذا رأوا من يتبع المتشابه ويسأل عنه استدلوا على أنه من أهل الزيغ، ولذلك عد عمر صبيغًا من الزائغين حتى استحل ضربه وحبسه، وأمر الناس بمجانبته، ثم أقر صبيغٌ بعد بصدق عمر في فراسته، فتاب وأقلع وانتفع، وعُصم بذلك من الخروج مع الخوارج، ولو كان معلومًا للراسخين لم يجز ذلك.

★ **السابع** ـ أن لو كان معلومًا للراسخين لوجب أن لا يعلمه غيرهم، لأن الله تعالى نفى علمه عن غيرهم، فلا يجوز حينئذٍ أن يتناول إلا من ثبت أنه من الراسخين، ويحرم التأويل على العامة

كلهم، والمتعلمين الذين لم ينتهوا إلى درجة الرسوخ، والخصم في هذا يجوِّز التأويل لكل أحد، فقد خالف النص على كل تقدير.

فثبت بما ذكرناه من الوجوه أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، وأن متبعه من أهل الزيغ، وأنه مُحرَّمٌ على كل أحد، ويلزم من هذا أن يكون المتشابه هو ما يتعلق بصفات الله تعالى وما أشبهه دون ما قيل فيه أنه المجمل، أو الذي يغمض علمه على غير العلماء المحققين، أو الحروف المتقطعة؛ لأن بعض ذلك معلوم لبعض العلماء، وبعضه قد تكلم ابن عباسٍ وغيره في تأويله، فلم يجز أن يُحمل عليه، والله أعلم.

وأما السنة؛ فمن وجهين:

★ **أحدهما ـ قول النبي ﷺ : «شر الأمور محدثاتها»**[١].

وهذا من المحدثات، فإنه لم يكن في عصر النبي ﷺ ولا عصر أصحابه.

وكذلك قوله: **«كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»**[٢].

★ وقوله: **«من قال في القرآن برأيه فقد أخطأ وإن أصاب»**[٣].

وهذا قول في القرآن بالرأي.

---

(١) جزء من حديث سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٥٠)، وأحمد (١/ ٢٣٣)، والطبراني (٢/ ١٧٥)، والتبريزي في «المشكاة» (٢٣٤)، والهندي في «الكنز» (٢٩٥٧).

وقوله في الفرقة الناجية: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[١]. مع إخباره أن ما عداها في النار.

وقوله ﷺ: «**كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد**»[٢]. وهذا ليس عليه أمره.

★ **الثاني** ـ أن النبي ﷺ تلا هذه الآيات، وأخبر بالأخبار، وبلّغها أصحابه، وأمرهم بتبليغها، ولم يفسرها، ولا أخبر بتأويلها، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة بالإجماع، فلو كان لها تأويل لزمه بيانه، ولم يجز له تأخيره، ولأنه ﷺ لما سكت عن ذلك لزمنا اتباعه في ذلك لأمر الله تعالى إيانا باتباعه، وأخبرنا بأن لنا فيه أسوة حسنة، فقال تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾ (سورة الأحزاب: ٢١).

ولأنه ﷺ على صراط الله المستقيم، فسالك سبيله سالك صراط الله المستقيم لا محالة، فيجب علينا اتباعه، والوقوف حيث وقف، والسكوت عما عنه سكت، لنسلك سبيله، فإنه سبيل الله الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ**﴾ (سورة الأنعام: ١٥٣).

ونهى عن اتباع ما سواه، فقال: ﴿**وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ**﴾ (سورة الأنعام: ١٥٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

وأما الإجماع:

فإن الصحابة ﷺ أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم، ولم يُنقل التأويل إلا عن مبتدع، أو منسوب إلى بدعة.

والإجماع حجة قاطعة[1]، فإن الله لا يجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، ومن بعدهم من الأئمة صرحوا بالنهي عن التفسير والتأويل، وأمروا بإمرار هذه الأخبار كما جاءت، وقد نقلنا إجماعهم عليه، فيجب اتباعه، ويحرم خلافه، ولأن تأويل هذه الصفات لا يخلو إما أن يكون علمه النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون وعلماء أصحابه أو لم يعلموه، فإن لم يعلموه فكيف يجوز أن يعلمه غيرهم، وهل يجوز أن يكون قد خبأ عنهم علمًا وخبأ للمتكلمين لفضلٍ عندهم؟!!.

وإن كانوا قد علموه ووسعهم السكوت عنه، وسعنا ما وسعهم، ولا وسَّع الله على من لم يسعه ما وسعهم، ولأن هذا التأويل لا يخلو من أن يكون داخلاً في عقد الدين بحيث لا يكمل إلا به، أو ليس بداخل، فمن ادعى أنه داخل في عقد الدين لا يكمل إلا به، فيقال له: هل كان الله تعالى صادقًا في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

---

(١) عند جمهور العلماء خلافًا للخوارج والروافض.
فإجماع هذه الأمة حجة لقول الله تبارك وتعالى ﴿وَمَن ... مَصِيراً﴾ (سورة النساء: ١١٥).
ولقوله تعالى: ﴿فَإِن ... تَأْوِيلاً﴾ (سورة النساء: ٥٩)، وقوله ﴿فَإِن ... وَالرَّسُولِ﴾ (سورة النساء: ٥٩). يدل على أننا إذا أجمعنا على شيء فإنه حجة.

دينَكُمْ﴾ (سورة المائدة:٣). قبل التأويل؟ أو أنت الصادق في أنه كان ناقصًا حتى أكملته أنت؟ ولأنه إن كان داخلاً في عقد الدين ولم يقبله النبي ﷺ ولا أصحابه وجب أن يكونوا قد أخلوا، ودينهم ناقص، ودين هذا المتأول كامل، ولا يقول هذا مسلم، ولأنه إن كان داخلاً في عقد الدين، ولم يبلغه النبي ﷺ أمته، فقد خانهم، وكتم عنهم دينهم، ولم يقبل أمر ربه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (سورة المائدة:٦٧)، وقوله: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (سورة الحجر:٩٤)، ويكون النبي ﷺ ومن شهد بالبلاغ غير صادق، وهذا كفر بالله تعالى ورسوله.

ومن المعنى أن صفات الله تعالى وأسماءه لا تُدرك بالعقل، لأن العقل إنما يعلم صفة ما رآه أو رأى نظيره، والله تعالى لا تدركه الأبصار، ولا نظير له ولا شبيه، فلا تُعلم صفاته وأسماؤه إلا بالتوقيف، والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات دون كيفيتها وتفسيرها، فيجب الاقتصار على ما ورد به السمع لعدم العلم بما سواه، وتحريم القول على الله تعالى بغير علم، بدليل قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأعراف:٣٣).

ومن وجه آخر؛ هو أن اللفظة إذا احتملت معاني، فحملُها على أحدها من غير تعيين؛ احتمل أن يُحمل على غير مراد الله تعالى منها، فيصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ويسلب عنه صفة

وصف الله بها قُدسه، ورضيها لنفسه، فيجمع بين الخطأ من هذين الوجهين وبين كونه قال على الله ما لم يعلم، وتكلف ما لا حاجة إليه، ورغب عن طريق رسول الله ﷺ وصحابته وسلفه الصالح، وركوبه طريق جَهْمٍ وأصحابه من الزنادقة الضُلال.

ولأن التأويل ليس بواجب بالإجماع، لأنه لو كان واجبًا لكان النبي ﷺ وأصحابه قد أخلوا بالواجب، وأجمعوا على الباطل.

ولأن لا خلاف في أن من قرأ القرآن ولم يعلم تفسيره ليس بآثم، ولا ترك لواجب، وإذا لم يجب على قارئ القرآن، فعلى من لم يقرأه أولى.

ولأنه لو وجب على الجميع لكان فيه تكليف ما لا يطاق وإيجاب على العامة أن يقولوا على الله ما لا يعلمون، وإن وجب على البعض، فما ضابط ذلك البعض؟.

ولأن هذا مما لا يُحتاج إلى معرفته، لأنه لا عمل تحته، ولا يدعو إلى الكلام فيه حاجة ضرورية أو غير ضرورية، وإذا لم يجب لم يجز أن يكون جائزًا لوجوه:

* **أحدها** - أنه إذا كان جائزًا كان السكوت عنه جائزًا، فيكون الساكت سالمًا بيقين الإجماع على جوازه، والمتأول مخاطرًا خطرًا عظيمًا من غير حاجة إليه، وهذا غير جائز.

ولأن الساكت عن التأويل لم يقل على الله إلا الحق، والمتأول يُحتمل أنه قال على الله غير الحق، ووصفه بما لم يصف به نفسه، وسلب صفته التي وصف بها نفسه، وهذا محرم، فيتعين السكوت، ويتعين تحريم التأويل.

★ ومن وجه آخر: وهو أن اللفظ إذا احتمل معاني فحمله على علم منها من غير واحد بتعيينه تخرص وقول على الله تعالى بغير علم، وقد حرَّم الله تعالى ذلك، فقال: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأعراف: ٣٣).

ولأن تعيين أحد المحتملات إذا لم يكن توقيف يحتاج إلى حصر المحتملات كلها، ولا يحصل ذلك إلا بمعرفة جميع ما يستعمل اللفظ فيه حقيقةً أو مجازًا، ثم تبطل جميعها إلا واحدًا، وهذا يحتاج إلى الإحاطة باللغات كلها، ومعرفة لسان العرب كله، ولا سبيل إليه، فكيف بمن لا علم له باللغة؟! ولعله لا يعرف مجملاً سوى مجملين أو ثلاثة بطريق التقليد.

ثم معرفة نفي المحتملات متوقف على ورود التوقيف به، فإن صفات الله تعالى لا تُثبت ولا تنفى إلا بالتوقيف، وإذا تعذر هذا بَطُل تعيين مجمل منها على تعيين على وجه الصحة، ووجب الإيمان بها بالمعنى الذي أراده المتكلم بها كما رُوي عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي ﷺ أنه قال: **«آمنت بما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت بما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ»**.

وهذه طريقة مستقيمة، ومقالة صحيحة سليمة، ليس على صاحبها خطر، ولا يلحقه عيب ولا ضرر، لأن الموجود منه هو الإيمان بلفظ الكتاب والسنة، وهذا أمر واجب على خلق الله أجمعين، فإن جحد كلمة من كتاب الله متفق عليها؛ كفر بإجماع المسلمين، وسكوته عن تأويل لم يُعلم صحته، والسكوت عن ذلك واجب أيضًا بدليل الكتاب، والسنة، والإجماع، ثم لو لم يكن واجبًا لكان جائزًا بغير خلاف.

ثم فيه الاقتداء بسنة رسول الله ﷺ، واتباع الراسخين في العلم، والسلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المرضيين، والسلامة من أن يقول على الله ما لا يعلم، أو أن يقول في كتاب الله وصفة ربه تعالى برأيه، وأن يصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله، وأن يسلب عنه صفة رضيها لنفسه، ورضيها له رسوله.

فبان ـ بحمد الله ـ وجوب سلوك هذه الطريقة المحمودة، واجتناب ما سواها، وتحقق أنها صراط الله المستقيم، الذي أمرنا الله تعالى باتباعه، وما عداها فهي سبل الشيطان التي نهانا الله سبحانه عن اتباعها، ثم أكد ذلك بوصيته به بعد أمره ونهيه، فقال تعالى:

﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ (سورة الأنعام: ١٥٣).

فإن قيل: فقد تأولتم آيات وأخبارًا، فقلتم في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ (سورة الحديد: ٤). أي بالعلم، ونحو هذا من الآيات والأخبار، فيلزمكم ما لزمنا.

قلنا: نحن لم نتأول شيئًا، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها.

وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقة كان أو مجازًا، ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة، كاسم الراوية والظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية، فإن ظاهر هذا المجاز دون الحقيقة، وصرفها إلى الحقيقة يكون تأويلاً يحتاج إلى دليل، وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعي وحقيقة لغوية كالوضوء والطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج، إنما ظاهرها العرف الشرعي دون الحقيقة اللغوية.

وإذا تقرر هذا فالمتبادر إلى الفهم من قولهم: «الله معك» أي: بالحفظ والكلاءة، ولذلك قال الله تعالى فيما أخبر عن نبيه ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (سورة التوبة: ٤٠)، وقال لموسى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (سورة طه: ٤٦).

ولو أراد أنه بذاته مع كل أحد لم يكن لهم بذلك اختصاص لوجوده في حق غيرهم كوجوده فيهم، ولم يكن ذلك موجبًا لنفي الحزن عن أبي بكر ولا علة له.

فعلم أن ظاهر هذه الألفاظ هو ما حُملت عليه فلم يكن تأويلاً، ثم لو كان تأويلاً فما نحن تأوّلنا، وإنما السلف - رحمة الله عليهم - الذين ثبت صوابهم ووجب اتباعهم هم الذين تأولوه، فإن ابن عباس، والضحاك، ومالكًا، وسفيان، وكثيرًا من العلماء قالوا في قوله: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾(سورة الحديد: ٤). أي: علمه.

ثم قد ثبت بكتاب الله والمتواتر عن رسول الله ﷺ، وإجماع السلف أن الله تعالى في السماء على عرشه، وجاءت هذه اللفظة مع قرائن محفوفة بها، دالة على إرادة العلم منها، وهو قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾(سورة المجادلة: ٧).

ثم قال في آخرها: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾.

فبدأها بالعلم، وختمها به، ثم سياقها لتخويفهم بعلم الله تعالى بحالهم، وأنه ينبئهم بما عملوا يوم القيامة ويجازيهم عليه.

وهذه قرائن كلها دالة على إرادة العلم، فقد اتفق فيها هذه القرائن، ودلالة الأخبار على معناها، ومقالة السلف، وتأويلهم، فكيف يلحق بها ما يخالف الكتاب، والأخبار، ومقالات السلف؟!!.

فهذا لا يخفى على عاقل إن شاء الله تعالى، وإن خفي فقد كشفناه وبيناه بحمد الله، ومع هذا لو سكت إنسان عن تفسيرها وتأويلها لم يُحَرَّج، ولم يلزمه شيء، فإنه لا يلزم أحد الكلام في التأويل إن شاء الله تعالى.

فصل

ينبغي أن يُعلم أن الأخبار الصحيحة التي ثبتت بها صفات الله تعالى هي الأخبار الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات، التي قَبِلَهَا السلف، ونقلوها، لم ينكروها، ولا تكلموا فيها.

وأما الأحاديث الموضوعة التي وضعها الزنادقة ليلبسوا بها على أهل الإسلام، أو الأحاديث الضعيفة، إما لضعف رواتها، أو جهالتهم، أو لعلة فيها؛ فلا يجوز أن يُقال بها، ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمها، وما وضعته الزنادقة فهو كقولهم الذي أضافوه إلى أنفسهم.

فمن كان من أهل المعرفة بذلك؛ وجب عليه اتباع الصحيح، وإطراح ما سواه، ومن كان عَامِّيًا ففرضه تقليد العلماء، وسؤالهم، لقول الله تعالى: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ (سورة النحل:٤٣).

وإن أُشكل عليه علم ذلك، ولم يجد من يسأله فليقف، وليقل: آمنت بما قاله رسول الله ﷺ، ولا يُثبت به شيئًا، فإن كان هذا مما قاله رسول الله ﷺ فقد آمن به، وإن لم يكن منه فما آمن به.

* ونظير هذا قول النبي ﷺ : «ما حدثكم به أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بما أنزل إلينا وأنزل إليكم»[1] .

فمنعهم من التصديق خشية أن يكون كذبًا، ومن التكذيب خشية أن يكون حقًا، وأمرهم بالعدل إلى قولٍ يدخل فيه الإيمان بالحق وحده، وهذا كذلك.

وليست هذه الأحاديث مما يُحتاج إليها لعمل فيها، ولا لحكم يُتلى منها يُحتاج إلى معرفته، ويكفي الإنسان الإيمان بما عرف منها.

وليُعلم أن من أثبت لله تعالى صفةً بشيءٍ من هذه الأحاديث الموضوعة فهو أشد حالاً ممن تأول الأخبار الصحيحة، ودين الله تعالى هو بين الغالي فيه والمقصر عنه، وطريقة السلف ـ رحمة الله عليهم ـ جامعة لكل خير، وفقنا الله وإياكم لاتباعها وسلوكها.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٤)، وأحمد (٤/ ١٣٦)، وضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (٣٦٤٤).

الفهرس

الموضـــوع	صفحة